المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 17A أيـار 2025
No.17A May 2025

إدارة الازمات الاقتصادية للقطاع العام في العراق : استراتيجية الاستجابة والتعافي

فاضل صبري نعمة الصويهي

شركة توزيع المنتجات النفطية، فرع ذي قار

مدير إداري أول

fadhilsabri6969@gmail.com

الملخص:

تناولت هذه الدراسة الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها القطاع العام في العراق، حيث تعد هذه الأزمات تحدياً رئيسياً يؤثر على الأداء الحكومي والاقتصاد الوطني بشكل عام. تعتمد معظم موارد العراق على الإيرادات النفطية مما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات العالمية في أسعار النفط. يعاني القطاع العام من ضعف الكفاءة الإدارية وارتفاع معدلات البطالة وتزايد الدين العام والعجز المالي المستمر، مما أدى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

يركز البحث على تحليل العوامل المؤدية إلى هذه الأزمات وتقييم استراتيجيات الاستجابة التي تبنتها الحكومة مع تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف فيها. كما يقدم البحث مقترحات عملية لتعزيز التعافي الاقتصادي مثل تنويع مصادر الإيرادات وتحسين إدارة الموارد العامة وتنفيذ إصلاحات هيكلية في المؤسسات الحكومية وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الوضع الراهن للأزمة إلى جانب جمع البيانات الكمية والنوعية من مصادر رسمية، مثل التقارير الحكومية والمقابلات مع الخبراء وصناع القرار. من خلال تحليل البيانات، تبين أن استراتيجيات الاستجابة الحالية تحتاج إلى تعزيز في مجالات التخطيط المالي و تطوير السياسات الاقتصادية وتحقيق الشفافية لمواجهة التحديات المستقبلية.

تختتم الدراسة بالتوصية بضرورة وضع خطط طويلة الأمد لتعزيز الاقتصاد الوطني، تشمل تنويع القاعدة الاقتصادية، تحسين كفاءة القطاع العام، وزيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص. تعد هذه الحلول أساسية لضمان التعافي المستدام وتجنب أزمات اقتصادية مشابهة في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: (إدارة الأزمات، القطاع العام ،الأزمة الاقتصادية) .

المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 17A أيـار 2025
No.17A May 2025

Response Management of Economic Crises in the Public Sector in Iraq and Recovery Strategy

By: Fadhil Sabri Neamah Al-Suwyhy

Oil Products Distribution Company, Dhi Qar Branch

Senior Administrative Manager

Abstract:

This study addressed the economic crises that the public sector in Iraq suffers from, as these crises are a major challenge that affects government performance and the national economy in general. Most of Iraq's resources depend on oil revenues, which makes the economy vulnerable to global fluctuations in oil prices. The public sector suffers from weak administrative efficiency, high unemployment rates, increasing public debt, and a persistent financial deficit, which has exacerbated the economic and social situation.

The research focuses on analyzing the factors leading to these crises and evaluating the response strategies adopted by the government, highlighting their strengths and weaknesses. The research also provides practical proposals to enhance economic recovery, such as diversifying sources of revenue, improving the management of public resources, implementing structural reforms in government institutions, and encouraging local and foreign investments.

The study relied on the descriptive analytical approach to analyze the current situation of the crisis, in addition to collecting quantitative and qualitative data from official sources, such as government reports and interviews with experts and decision-makers.

Through data analysis, it was found that current response strategies need to be strengthened in the areas of financial planning, developing economic policies, and achieving transparency to face future challenges. The study concludes with a recommendation to develop long-term plans to strengthen the national economy, including diversifying the economic base, improving the efficiency of the public sector, and increasing cooperation between the public and private sectors. These solutions are essential to ensure sustainable recovery and avoid similar economic crises in the future.

Keywords: (Crisis management, public sector, economic crisis).

المقدمة:

تُعتبر الأزمات الاقتصادية من أبرز التحديات التي تواجه الدول، خاصة تلك التي تعتمد على موارد محدودة أو تعاني من مشكلات هيكلية في اقتصادها. في العراق، يُعد القطاع العام العمود الفقري للاقتصاد الوطني، حيث يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للدخل. ومع ذلك، فإن التحديات الاقتصادية مثل تقلب أسعار النفط، والعجز المالي، والفساد الإداري، تضع القطاع العام في مواجهة أزمات متكررة تؤثر على استقراره وكفاءته.

تتجلى أهمية هذا البحث في تحليل الأزمات الاقتصادية التي يواجهها القطاع العام في العراق، من حيث أسبابها وتأثيراتها، مع التركيز على استراتيجيات الاستجابة والتعافي. من خلال تقديم إطار عمل يعزز قدرة القطاع العام على مواجهة التحديات الاقتصادية الحالية والمستقبلية، يسعى هذا البحث إلى المساهمة في تحسين الأداء الحكومي وضمان استدامة الاقتصاد الوطني.

سيتم تناول البحث من خلال تحليل الوضع الراهن، وجمع البيانات النوعية والكمية من مصادر متنوعة، واستعراض استراتيجيات فعّالة للتعافي الاقتصادي على المديين القصير والطويل. كما سيقدم البحث توصيات لصناع القرار لتعزيز استقرار القطاع العام وبناء اقتصاد يعتمد على التنوع والاستدامة.

أهمية البحث

تمثل الأزمات الاقتصادية تحدياً كبيراً للقطاع العام في العراق، حيث يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على الإيرادات النفطية التي تتأثر بالتقلبات العالمية. هذه الأزمات تؤثر سلباً على الموازنة العامة ومعدلات البطالة والبنية التحتية الاقتصادية. تأتي أهمية البحث في كونه يسعى لتحليل الأسباب الرئيسية لهذه الأزمات وفهم تأثيرها على الأداء الحكومي والخدمات العامة كما يركز البحث على تقييم السياسات الحالية لاستجابة القطاع العام لهذه التحديات، ويسلط الضوء على نقاط القوة والضعف فيها.

الهدف الأساسي هو تقديم حلول مبتكرة وقابلة للتطبيق لدعم التعافي الاقتصادي من خلال تحسين كفاءة الإدارة المالية والإدارية وتنويع مصادر الإيرادات وتقليل الاعتماد على النفط. وبذلك، يسهم البحث في مساعدة صانعي القرار على اتخاذ خطوات عملية لمواجهة الأزمات ويقدم إضافة نوعية للدراسات العلمية في هذا المجال خاصة في الدول ذات الاقتصادات الريعية مثل العراق.

أهداف البحث

١. **تحليل أسباب الأزمات الاقتصادية في القطاع العام العراقي** :دراسة الاعتماد على النفط، الفساد وتأثير الأزمات الإقليمية والعالمية.

٢. **تقييم الأداء الاقتصادي أثناء الأزمات** :تحليل كفاءة السياسات والإجراءات المتبعة وتحديد نقاط القوة والضعف.

٣. **رصد استراتيجيات الاستجابة للأزمات** :تقييم فعالية الإجراءات الحكومية في تخفيف آثار الأزمات.

٤. **تصميم استراتيجيات التعافي الاقتصادي** :اقتراح حلول مبتكرة تشمل تنويع الإيرادات وتحسين إدارة الموارد.

٥. **وضع إطار مستدام لإدارة الأزمات المستقبلية** :تطوير نموذج يضمن استجابة فعالة واستقرارًا اقتصاديًا.

مشكلة البحث

يعاني القطاع العام في العراق من تحديات هيكلية كبيرة تعرقل استجابته الفعالة للأزمات الاقتصادية، أبرزها الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية وضعف الكفاءة الإدارية وترهل الجهاز البيروقراطي. هذه المشكلات تؤدي إلى تفاقم العجز المالي وزيادة الدين العام بينما تضعف القدرة على تنفيذ إصلاحات اقتصادية مستدامة. كما أن غياب استراتيجيات تنويع الاقتصاد وانخفاض الكفاءة في إدارة الموارد يساهمان في زيادة معدلات البطالة

والتضخم مما يفاقم التحديات الاجتماعية ويحد من قدرة القطاع العام على لعب دور محوري في تحقيق التعافي الاقتصادي والتنمية الشاملة.

الدراسات السابقة

١.دراسة عباس بعنوان (التحقيق في تأثير الأزمات الاقتصادية على مشاريع البناء في العراق) ٢٠٢١

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أهم أسباب الأزمات الاقتصادية في العراق بشكل عام والتحقيق في تأثير هذه الأزمة على صناعة البناء في العراق بشكل خاص. كما تهدف إلى استكشاف العوامل الأكثر أهمية التي ساهمت في تفاقم الأزمة في هذا المجال، بالإضافة إلى استكشاف أهم الاستراتيجيات التي اعتمدتها السلطات العليا وشركات البناء خلال فترة الركود الاقتصادي التي أعقبت الأزمة للتخفيف من آثارها.

تم توزيع ١٥١ استبيانًا مغلقًا لهذا الغرض. وأظهرت النتائج أن الفساد المالي والإداري يُعد أحد أهم أسباب الأزمات، بنسبة مؤشر أهمية نسبية (RII) بلغت ٠.٩٣. كما أفاد ٨٢% من المشاركين في الاستبيان بأن المشاريع قد زادت مدتها بشكل كبير لدرجة أنه أصبح من الصعب تحديد موعد لإنجازها بسبب العجز أو عدم قدرة الدولة العراقية على دفع المستحقات المالية للمقاولين. وقد أثر هذا العجز سلبًا على صناعة البناء خلال الأزمة بنسبة مؤشر أهمية نسبية (RII) بلغت ٠.٨٣٢.

٢. دراسة كريستوس بعنوان (ادارة الأزمات والقطاع العام: الاتجاهات الرئيسية والآفاق) ٢٠٢٢

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الأسس المتاحة في الأدبيات الدولية، والتي يمكن من خلالها مراجعة واختيار آليات المخاطر العامة في المنظمات العامة تحت نطاق قابليتها للتطبيق. الأزمة هي حالة تقترب من مرحلة خطيرة تتطلب تدخلًا عاجلًا لتجنب التأثيرات الضارة على جسم المنظمة من أجل العودة إلى الوضع الطبيعي. إنها فترة حاسمة وحرجة للمنظمة حيث يمكن أن يكلف القرار الخاطئ حتى قدرتها على البقاء.

يمكن أن تشكل هذه الحالة تأثيرات سياسية وقانونية واقتصادية وحكومية على أنشطتها. من خلال التعريفات المختلفة للأزمة نسعى إلى تسليط الضوء على العناصر الأساسية للأزمة التي قد تهدد منظمة عامة، وأيضًا لتسليط الضوء على عناصر استجابة الإدارة التي تؤدي إلى فقدان السيطرة في المنظمة، فيما يتعلق بالوقت القصير المطلوب لاتخاذ القرارات.

٣. كريمة ،تقييم استراتيجيات التعافي الإقليمي بعد اضطراب أنظمة البنية التحتية الإقليمية في العراق، ٢٠٢٤

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤى عملية لاستراتيجيات استثمار البنية التحتية على مستوى المناطق والمحافظات في العراق، وتحقيق كفاءة واستدامة ومرونة في هذه المناطق مما يسهم في بناء اقتصادات إقليمية مزدهرة ومستقرة بعد النزاع. تتناول هذه الدراسة تعزيز إعادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمرونة في المناطق العراقية التي عانت من الدمار وعدم الاستقرار بعد النزاع في العراق.

تركز الدراسة على دور البنية التحتية اللوجستية في عملية التعافي الاقتصادي، وتقترح إطارًا جديدًا يدمج بين رؤى المرونة العامة، وتحليل البيانات، ودعم اتخاذ القرار باستخدام تحليل بيانات البيئة .كما تستفيد الدراسة من تجارب تاريخية مثل إعادة الإعمار في روتردام بعد الحرب العالمية الثانية لتطوير مفهوم المرونة المتدرجة. يسلط البحث الضوء على أهمية الجمع بين الأبعاد الثابتة (مثل الحفاظ على الموارد) والديناميكية (مثل تسريع التعافي من خلال الاستراتيجيات المبتكرة) في تعزيز مرونة المناطق.

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية:

الموضوع :الدراسات السابقة تركز بشكل خاص على الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على المشاريع والبنية التحتية، بينما الدراسات الحالية قد تركز أكثر على بناء الاستراتيجيات والمرونة في مواجهة هذه الأزمات.

المقاربة :الدراسات السابقة تعتمد على التحليل التجريبي والبيانات المتعلقة بالأزمات التي تم التعامل معها، بينما الدراسات الحالية قد تقدم أطرًا نظرية أو مقترحات لاستراتيجيات طويلة الأمد.

المنهجية :دراسة عباس تعتمد على الاستبيانات الميدانية (١٥١ استبيانًا)، بينما دراسة كريستوس تتحدث عن آليات إدارة الأزمات في المنظمات العامة بطريقة أكثر نظرية وتحليلية. أما دراسة كريمة فتعتمد على تحليل بيانات مرنة للاستثمار في البنية التحتية ودراسات تاريخية لمقارنة الأزمات السابقة.

بالتالي، يمكن القول إن الدراسات الحالية تتمحور حول تقديم حلول وإطار عمل استراتيجي لتعزيز المرونة والاستدامة، في حين أن الدراسات السابقة تركز على فهم تأثير الأزمات والتحديات التي تمثلها.

الاطار النظري

١. الازمات الاقتصادية

١.١ تعريف الأزمات الاقتصادية وأسبابها

الأزمة الاقتصادية هي اضطراب مفاجئ أو تدهور كبير في النشاط الاقتصادي لدولة أو منطقة، يؤدي إلى تأثيرات سلبية واسعة تشمل انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتراجع الاستثمارات وانخفاض الدخل القومي (سلطان ،٢٠٢٤) وتتميز الأزمات الاقتصادية بأنها قد تكون قصيرة الأجل أو طويلة الأمد وتتفاوت في شدتها وتأثيرها بناءً على طبيعة الاقتصاد (كينز ، ١٩٣٦)

١.١.١ الاختلالات الاقتصادية الداخلية

الفجوة بين العرض والطلب تُعد واحدة من الاختلالات الاقتصادية الأساسية التي تؤثر على استقرار الأسواق والأسعار. تحدث هذه الفجوة عندما لا يتوازن العرض والطلب عند سعر معين، مما يؤدي إلى فائض في الإنتاج أو نقص فيه. فائض العرض يحدث عندما تكون الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة ما يدفع الأسعار للانخفاض في محاولة لتصريف المخزون الزائد. في المقابل، نقص العرض يظهر عندما تكون الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب مقارنة بالموارد المتاحة. (دانا ، ٢٠٢٤)

تتأثر الفجوة بين العرض والطلب بعوامل عدة، منها التغيرات المفاجئة في أنماط الطلب مثل زيادة الطلب على منتج معين بسبب عوامل موسمية أو ترويجية والتغيرات في تكاليف الإنتاج مثل ارتفاع أسعار المواد الخام أو الأجور والسياسات الحكومية التي قد تفرض قيودًا على الإنتاج أو الاستيراد. (مايكل ، ٢٠٢١)

تُسبب هذه الفجوة اختلالات في الاقتصاد، منها تقلب الأسعار، مما يؤثر على القوة الشرائية للمستهلكين، وزيادة أو تقليل الإنتاج، وهو ما ينعكس على مستويات التوظيف. لذلك، فإن تحقيق التوازن بين العرض والطلب يُعتبر ضروريًا لتجنب الآثار السلبية وضمان استقرار الاقتصاد والأسواق. (جون ، ١٩٣٦)

- مثال: انخفاض الطلب على السلع بسبب ارتفاع الأسعار أو تراجع الدخل القومي.

١.١.٢ الأزمات المالية والمصرفية

كما امكن رصد مراحل دورات الاعمال الدورات (التجارية كذلك يمكن رصد الازمات المالية بمراحل زمنية مختلفة، وكذلك المراحل التي مرة بها الأزمة المالية الراهنة، وهذه المراحل هيه انعكاس لمراحل دورات الاعمال حيث تقسم الى ثلاث مراحل مرحلة ما قبل الازمة، ومرحلة حدوث الازمة، وما بعد انتهاء الازمة،

مرحلة ما قبل اندلاع الازمة :وتعد هذه المرحلة هي مرحلة ميلاد الأزمة، حيث تتكون احداث ومواقف غير محددة المعالم او الاتجاه او الحجم او المدى، وتتمثل اهمية هذه المرحلة في محاولة استشراف الازمة، والاستعداد للحيلولة دون وقوعها، أو الاعداد لمواجهتها عند حدوثها، ويعد ذلك تنفيساً للازمة لإفقادها مرتكزات النمو ومن ثم تحجيمها والقضاء عليها.والازمات المالية لا تحدث فجأة وانما تسبقها مقدمات ومؤشرات كثيرة تنبئ بقرب وقوعها، ومن هذه المؤشرات ما يتعلق بارتفاع نسب العجز المالي، والاستهلاك الحكومي، وارتفاع حجم الائتمان المصرفي والديون الخارجية قصيرة الأجل المستحقة على القطاعات المصرفية، التقلبات في اسعار الأسهم، وارتفاع نسبة الديون المعدومة، والتحولات الكبيرة في الاسواق المالية، وضعف نظم الرقابة والاشراف، وغياب الشفافية والافصاح وغيرها مما يعد مقدمات لمولد ازمةمالية . تشتمل الأمثلة على حالات السحوبات غير الاعتيادية للودائع على أزمة السحوبات في الولايات المتحدة في عام ١٩٣١ (الكساد الكبير) ثم أزمة سحوبات الودائع من بنك نورثرن روك في عام ٢٠٠٧. تحدث الأزمات المصرفية عادة بعد فترات من الإقراض الخطر وما ينتج عن ذلك من عجز في سداد القروض. (عبابنة ، ٢٠١١، ص٣٣-٣٤)

هذا النوع من الازمات يظهر عندما تتغير اسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة في اداء مهمتها كوسيط للتبادل او مخزون للقيمة لذلك تسمى هذه الازمة ايضاً بأزمةميزان المدفوعات.وتحدث هذه الازمات عندما تتخذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة وبالتالي تحدث ازمة قد تؤدي الى انهيار سعر تلك العملة وهو شبيه بما حدث في تايلند اندلاع الأزمة المالية في شرق اسيا ١٩٩٧. وبالرغم من أن قرار التعويم او خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قرار تطوعياً من السلطة النقدية، إلا انه في اغلب الحالات يكون قرار ضرورياً تتخذه في حال وجود قصور ،تدفقات، رأس المال الاجنبي او زيادة التدفقات الخارجية وبعض تلك الازمات لها اثر محدود على القطاع غير المالي اما البعض الآخر فيلعب دوراً اساسياً في تباطؤ النمو الاقتصادي وحدوث الانكماش بل قد تصل الى درجة الكساد (سلامة و الوكيل، ٢٠١٠،ص ١٠٩ - ١١٠).

تتخذ أساليب حل الأزمات والتعامل معها نوعين من الطرق أحداهما تقليدية والأخرى غير تقليدية ما يستمد من خصوصية الموقف الذي يواجهه متخذ القرار في إدارة الأزمات التقليدية (عودة، ٢٠٠٨، ٢٧-٢٦)، ومن الطرق التقليدية للتعامل مع الأزمات، واهم تلك الطرق إنكار الأزمة محاولة التعتيم الإعلامي عليها وإظهار صلابة الموقف وذلك لتدمير الأزمة والسيطرة عليها، أو عن طريق كبت الأزمة محاولة تأجيل ظهورها ، أو في محاولة

إخمادها باستخدام العنف والصدام العلني مع قوى التيار الأزموي وتصفيتها، أو بتشكيل لجنة لبحث الأزمة حيث تستخدم هذه الطريقة عندما تتوفر معلومات عن القوى الحقيقي التي صنعت الأزمة التي لها مصلحة في إحداثها، أو في دحر الأزمة والتقليل من شأنها ، أو في التنفيس عن الأزمة ويطلق على هذه الطريقة أيضا طريقة تنفيس البركان، وإيجاد مسارات بديلة ومتعددة أمام قوة الدفع المولدة لتيار الأزمة وتدفقاته ليتحول إلى مسارات عديدة بديلة تستوعب جهده وتقلل من خطورته، أو بعزل قوى الأزمة من خلال رصد وتحديد القوى الصانعة لها وعزلها عن مسار الأزمة من أجل من انتشارها وتوسعها وبالتالي سهولة التعامل معها وحلها والقضاء عليها. أما الطرق غير التقليدية للتعامل مع الأزمات فهي الأهم إذ أنها أصبحت أكثر تناسبا مع روح العصر ومتوافقة مع طبيعة متغيراته، ولكن لأهميتها واتساعها يمكن بحثها في دراسة مستقلة قبل التعمق في أساليب معالجة الأزمات وإدارتها يجب أن نتعرف أولا على بعض المبادئ الرئيسية التي يجب الالتزام بهالرفع المقدرة على مواجهة الأزمات هي كما يلي: (العمار، ٢٠٠٣، ص٧٨)

أنواع القيادة في فريق إدارة الأزماتيمكن اعتبار انواع القيادة الطريقة التي يستخدمها القائد في التصرف بالصلاحيات المتاحة له القيادة الآخرين ، هذه الطريقة تتأثر بمكونات الوضع القيادي وهي (القائد المرؤوسين و الوضع نفسه) أي الهدف المراد تحقيقه والعمل المطلوب انجازه، وبذلك نرى تباينا في القيادات فبعضها يلاقي المديح والآخر يتعرض للنقد وبعضها ينجح في تحقيق مهمته والآخر يخفق بل ونلاحظ القائد نفسه ينتقل من نمط قيادي معين لآخر مع نفس المرؤوسين وفي نفس المنظمة، ونقصد بالنمط لغويا هنا الطريقة أو الأسلوب (العمري، ٢٠٠٩، ص٢٦).

- القيادة الرسمية وهي القيادة التي تستمد سلطتها من خلال التنظيم الرسمي وعلاقاته المتداخلة حسب طبيعة الارتباطات والمسؤوليات الإدارية المتمثلة بخطوط الهيكل التنظيمي. ويلعب الجانب الإشرافي دورا مهما في إدارة أنشطة المنظمة ، حيث يمثل المدير فيها الشخص الذي يقوم بممارسة الوظائف الإدارية تجاه جماعة من الأفراد العاملين المسئول عنهم . وعليهم، كمرؤوسين، تلقي التعليمات وتنفيذها وفقا للأنظمة السائدة. ويمثل المدير بموجب ذلك أي مستوى تنظيمي في هيكل المنظمة

(كلالدة ، ١٩٩٧،ص ٨٧).

- القيادة غير الرسمية تظهر القيادة غير الرسمية نتيجة لمواقف اجتماعية معينة يمكن أن تمليها طبيعة العلاقات أو التفاعلات الاجتماعية القائمة بين الأفراد . إذ لا يكون للباعث الرسمي دور في بروز هذا النوع من القيادة ومما يسهم في ظهور هذا النوع من القيادة التباين الكبير في طبيعة الأفراد، واختلاف قابليتهم، ومكانتهم الاجتماعية وأدوارهم بحيث يلاحظ من خلال أي تجمع إنساني بروز قادة غير رسميين تفرزهم طبيعة التفاعلات القائمة بين الأفراد مثل السمات الشخصية أو المؤهلات٢٧أو الإمكانات المتراكمة (السابقة) التي يمتلكها الأفراد والتي تؤهلهم

لقيادة الجماعة بصورة غير رسميا (العمري، ٢٠٠٩،ص ٢٨) كما تسهم بعض المواقف التي تمر بها الجماعة في ظهور أفراد قادرين على تحقيق أهداف الجماعة عن طريق الدفاع عن مصالحها أو اتخاذ المواقف المناسبة للتعبير عن آرائها (زايد ، ٢٠٠٦، ص ٢٣)، كما تطلعت بعض الإدارات الرسمية، بشكل عام، إلى الاستفادة من الأشخاص القياديين من خلال إعطائهم مراكز رسمية لكسب ولائهم للمنظمة الرسمية والاستفادة من مؤهلاتهم القيادية في نشاطات المنظمة التي يعملون بها. غير إن هذه الحالة غالبا ما تواجه الكثير من الصعوبات وبخاصة المواقف المتعلقة بالإفادة من القيادات غير الرسمية لصالح المنظمة الرسمية (مليوت، ٢٠٠١، ص٧٧)

- القيادة الاستبدادية غالبا ما تطلق صفة (الرئيس) على القائد الاستبدادي عوضا عن صفة (القائد) ، ذلك لان الشخص المستبد يتحكم في تابعيه ويتلاعب بمصائرهم بغير إرادتهم ، ويضع خطته لهم منفردا وبعيدا عنهم . ولا يشاركهم الرأي ولا يستمع إليهم، بل يملي عليهم أوامره ويطالبهم بتنفيذ الأوامر الاستبدادية دون نقاش ، جراهام ،١٩٩٦ (٢١٥) بل انه : يفرض هذه الأوامر عليهم بأساليب تحكمية مسيطرة ويطلق على القائد المستبد لفظ أو توقراطي ، لأنه يعتقد أن من حقه التحكم في أتباعه بسبب ما يمتلكه من امتياز عليهم مثلا) كان يكون مديرا عاما له خبرة عريقة ، أو قوة أو شخصية أو سطوة). والقائد الأوتوقراطي يتصف غالبا بالصراحة والايجابية والموضوعية (العمري، ٢٠٠٩، ٢٩)

- القيادة الفردية مع الاستعانة بالمستشارين حيث لا يتخذ القائد قرارا إلا بعد أن يستشير في ذلك معاونيه ليتعرف على مختلف وجهات النظر ويلم بكافة الآراء والحلول ثم يتخذ في النهاية قرارا منفردا بعد أن يكون قد استنار وتكونت عنده وفي هذا النوع من القيادة (القريوتي، ٢٠٠١، ٧٦).

تأثير الأزمات المالية يكون عميقًا، حيث يسبب توقف النمو الاقتصادي، ويؤدي إلى تقليص القدرة على الاقتراض والاستثمار من قبل البنوك، ما يعيق التوسع الاقتصادي. كما أن الأزمات المصرفية تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بسبب إفلاس الشركات وتوقف الأنشطة الإنتاجية. في النهاية، تساهم الأزمات المالية في تدهور الثقة في النظام المالي، مما يعوق الاستثمارات المستقبلية ويسبب تباطؤًا طويل الأمد في الاقتصاد (رضوى ، ٢٠٢٤)

١.١.٣ الكوارث الطبيعية أو الأزمات غير الاقتصادية

تُعد الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل والفيضانات، من الأحداث التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي والمحلي. تسبب هذه الكوارث في خسائر اقتصادية ضخمة، حيث تقدر الخسائر العالمية بنحو ٣١٠ مليارات دولار في عام ٢٠٢٤، بزيادة ٦% عن عام ٢٠٢٣. تؤدي الكوارث الطبيعية إلى تدمير البنية التحتية، مثل الطرق والمباني والمرافق العامة، مما يتطلب استثمارات ضخمة لإعادة البناء والتعافي. بالإضافة إلى ذلك،

تتسبب في تعطيل الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات البطالة (رضوى ، ٢٠٢٤)

تؤثر الكوارث الطبيعية أيضًا على الفقراء بشكل غير متناسب، حيث يفقدون أصولهم الاقتصادية، مثل المزارع والماشية، مما يفاقم من معاناتهم الاقتصادية. قد تضطر الأسر إلى بيع ممتلكاتها لتلبية احتياجاتها الأساسية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر. علاوة على ذلك، تؤدي الكوارث الطبيعية إلى زيادة في تكلفة التأمين على الأضرار، حيث ارتفعت من ٥٧ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى ٨٢ مليار دولار في العام التالي.(هيليين، ٢٠٢٤)

تُظهر الكوارث الطبيعية تأثيرًا كبيرًا على الاقتصاد، مما يستدعي اتخاذ تدابير وقائية وتخطيط استراتيجي للتخفيف من آثارها وتعزيز القدرة على التعافي السريع. أو الأزمات غير الاقتصادية (مثل الأوبئة أو الحروب) تعطل النشاط الاقتصادي شهدت السنوات القليلة الماضية موجة غير عادية من الكوارث الطبيعية والطقس غير المعتاد.

وكانت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هذه الأحداث كبيرة: فمنذ عام ١٩٨٩، دفعت شركات التأمين أكثر من ٤٤ مليار دولار في مطالبات الأضرار الناجمة عن العواصف الثلجية والأعاصير والزلازل والأعاصير المدارية والفيضانات والجفاف والانهيارات الطينية وحرائق الغابات وغيرها من الأمراض المتنوعة.

ان تزايد تواتر الكوارث الطبيعية والتكنولوجية وشدتها على حد سواء في العالم، ولا سيما في المناطق الحضرية على سبيل المثال لا الحصر، يضع المدن في صلب المناقشة سواء فيما بين الممارسين أو العلماء، ما يثير تساؤلات أساسية بشأن الطبيعة والمجتمع، والتنمية والتكنولوجيا. فالكوارث تشكل دليلا على عدم استدامة الكثير من المجتمعات وتشير إلى درجات متفاوتة من الفشل في مجال التنمية. وتجري مناقشات علمية وسياسية بشأن الكيفية . وفي المجمل، كلفت هذه الكوارث الاقتصاد غالياً من حيث الأجور المفقودة والإنتاج، وانقطاع المرافق، وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، ووقت التنقل الإضافي وتكاليف النقل ومئات الأرواح (كليس ، ١٩٩٤).

١.١.٤ .السياسات الاقتصادية غير المتوازنة

تُعد السياسات الاقتصادية غير المتوازنة، مثل التوسع المفرط في الإنفاق الحكومي والتضخم النقدي، من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى الأزمات الاقتصادية.عندما تلجأ الحكومات إلى زيادة الإنفاق بشكل مفرط دون وجود

مصادر تمويل كافية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الديون العامة، مما يضعف القدرة على تمويل البرامج الاجتماعية ويضغط على أسعار صرف العملة المحلية، ما يُضعف قيمتها أمام العملات الدولية الأخرى، مثل الدولار الأمريكي. (محمد ، ٢٠٢٤)

يؤدي التوسع النقدي المفرط إلى زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد، مما يسبب التضخم. يُعتبر التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها العديد من الدول حيث يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملة المحلية، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. تتجاوز آثار التضخم الجوانب الاقتصادية لتطال الاستقرار الاجتماعي والأمني حيث يؤدي إلى تفاقم الفقر وزيادة معدلات الجريمة ويُضعف الثقة بالمؤسسات ويهدد استقرار المجتمعات لذلك من الضروري أن تتبنى الحكومات سياسات مالية ونقدية متوازنة تضمن استدامة المالية العامة وتحافظ على استقرار الأسعار وذلك من خلال ضبط الإنفاق الحكومي وتجنب التوسع النقدي المفرط(يسلم ، ٢٠٢٤).

٢. تأثير الأزمات الاقتصادية على القطاع العام

2.2.1 تأثير الأزمات الاقتصادية على الخدمات الحكومية:

أثناء الأزمات الاقتصادية، غالبًا ما تضطر الحكومات إلى تقليص الإنفاق العام لمواجهة العجز المالي يؤدي ذلك إلى تقليص الموارد المخصصة للقطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم، مما يحد من جودة وكفاءة هذه الخدمات. على سبيل المثال، قد يؤدي تقليص الإنفاق على الصحة إلى نقص في الأدوية والمعدات الطبية مما يؤثر سلبًا على جودة الرعاية الصحية المقدمة للمواطنين كما قد يؤدي تقليص الإنفاق على التعليم إلى زيادة عدد الطلاب في الفصول الدراسية، مما يقلل من فعالية العملية التعليمية. (يسلم ، ٢٠٢٤)

2.2.2 تأثير الأزمات الاقتصادية على ميزانيات الدول:

تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى انخفاض الإيرادات الحكومية بسبب تراجع النشاط الاقتصادي مما يقلل من الضرائب والرسوم التي تحصلها الدولة. في الوقت نفسه تزيد النفقات الحكومية بسبب الحاجة إلى دعم القطاعات المتضررة من الأزمة، مما يؤدي إلى زيادة العجز المالي. على سبيل المثال، قد تضطر الحكومات إلى زيادة الإنفاق على برامج الدعم الاجتماعي لمساعدة الأسر المتضررة من الأزمة، مما يزيد من الضغط على الميزانية العامة.

قيود الوفيات في خلال الحرب في السجلات الدينية والمدنية، في تحليل سرديات تناولت الوضع الاجتماعي الاقتصادي في لبنان في الحرب الأولى وصف ما حدث من دون فهمه وتفسيره، وتحوّل الاقتصاد المحلي التقليدي الى اقتصاد طرفي مرتبط بشكل شبه كلي باقتصاد مركزي أوروبي. (ادريس ،٢٠١٦)

2.2.3 تأثير الأزمات الاقتصادية على ميزانيات المواطنين:

تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى زيادة معدلات البطالة وتراجع الدخل الفردي، مما يقلل من القدرة الشرائية للمواطنين .قد يضطر الأفراد إلى تقليص الإنفاق على السلع والخدمات الأساسية، مما يؤثر سلبًا على مستوى معيشتهم .على سبيل المثال، قد يضطر الأفراد إلى تقليص الإنفاق على التعليم الخاص أو الرعاية الصحية الخاصة، مما يؤثر على جودة حياتهم.

تؤثر الأزمات الاقتصادية بشكل عميق على القطاع العام، مما ينعكس سلبًا على الخدمات الحكومية وميزانيات الدول والمواطنين .لذلك، من الضروري أن تتبنى الحكومات سياسات اقتصادية متوازنة ومستدامة للتخفيف من آثار الأزمات الاقتصادية على المجتمع. (Bassyouni ،٢٠٢٣)

3 .استراتيجيات الاستجابة السريعة للأزمات

تتطلب الأزمات الاقتصادية استجابة سريعة من الحكومات لتقليل الأضرار التي قد تنجم عنها. هذه الاستجابة تتضمن مجموعة من الخطوات التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين هذا النوع من االزمات يظهر عندما تتغير اسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة ايضاً بأزمة العملة في اداء مهمتها كوسيط للتبادل او مخزون للقيمة لذلك تسمى هذه االزمة ميزان المدفوعات.

وتحدث هذه االزمات عندما تتخذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة وبالتالي تحدث ازمة قد تؤدي الى انهيار سعر تلك العملة وهو شبيه بما حدث في تايلند اندالع االزمة المالية في شرق اسيا ١٩٩٧. وبالرغم من ان قرار التعويم او خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قرار تطوعياً من السلطة النقدية، إال انه في اغلب الحاالت يكون قرار ضرورياً تتخذه في حال وجود قصور تدفقات، رأس المال االجنبي او زيادة التدفقات الخارجية وبعض تلك االزمات لها اثر محدود على القطاع غير المالي اما البعض اآلخر فيلعب دو ار اساسياً في تباطؤ النمو االقتصادي وحدوث االنكماش بل قد تصل الى درجة الكساد (سالمة و الوكيل، ٢٠١٠، ص١٠٩ ١١٠)

يُعتبر التخطيط للطوارئ خطوة أساسية لتقليل الأضرار الناتجة عن الأزمات. يشمل هذا التخطيط وضع استراتيجيات واضحة للتعامل مع الأزمات المستقبلية، وتحديد الموارد اللازمة، وتدريب الفرق المعنية على تنفيذ هذه الخطط بشكل فعّال. يساعد التخطيط المسبق على تسريع استجابة الحكومة في حال حدوث أي أزمة. إجمالًا، تساهم هذه الخطوات في ضمان استجابة سريعة ومنظمة لأزمة اقتصادية، مما يساهم في تقليل آثار الأزمة على المجتمع والاقتصاد بشكل عام (مها ، ٢٠١٧)

٤. استراتيجيات التعافي الاقتصادي بعد الأزمات

استراتيجيات التعافي الاقتصادي بعد الأزمات تُعد أساسية لإعادة الاقتصاد إلى وضعه الطبيعي والمستدام. هذه الاستراتيجيات تتطلب مجموعة من الإجراءات المدروسة والهادفة لتحفيز النمو الاقتصادي واستعادة الاستقرار وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين. فيما يلي بعض الاستراتيجيات الرئيسية التي تساعد في التعافي الاقتصادي بعد الأزمات:

- **تحسين إدارة الموارد :**أحد الخطوات الأساسية في استراتيجيات التعافي الاقتصادي هو تحسين إدارة الموارد. يشمل ذلك تحسين تخصيص الموارد المالية، الطبيعية والبشرية بشكل أكثر كفاءة. في الأوقات التي تلي الأزمات يجب على الحكومات العمل على تسريع إجراءات إعادة تخصيص الموارد بما يتناسب مع الأولويات الاقتصادية الجديدة، مثل دعم القطاعات المتضررة مثل الصناعة والخدمات أو تطوير البنية التحتية. كما يتعين على الحكومات تبني سياسات مالية متوازنة لضمان استدامة الدين العام وعدم إرهاق الاقتصاد بالديون المفرطة. (فراس ، ٢٠٢١)
- **تحفيز الاستثمار في البنية التحتية :**تحسين البنية التحتية يعد من الأساسيات لتسريع عملية التعافي. الاستثمارات في البنية التحتية لا تقتصر فقط على بناء الطرق والجسور، ولكن تشمل أيضًا تحديث الشبكات الكهربائية ومياه الشرب والمرافق الصحية والتعليمية. البنية التحتية الجيدة تدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل وتوفر فرص العمل، وتزيد من القدرة التنافسية للاقتصاد.
- **بناء شراكات قوية :**من استراتيجيات التعافي المهمة أيضًا بناء شراكات قوية بين القطاع العام والخاص. تساهم هذه الشراكات في تقوية الاقتصاد المحلي وتعزيز استقرار الأسواق. يمكن للقطاع الخاص أن يسهم في التعافي من خلال استثمارات جديدة وابتكار حلول تجارية موجهة لاحتياجات ما بعد الأزمة بينما يسهم القطاع العام في وضع السياسات الداعمة مثل التسهيلات الضريبية والائتمانية. التعاون بين الحكومتين والشركات يمكن أن يؤدي إلى خلق بيئة استثمارية أكثر جذبًا للاستثمارات المحلية والأجنبية (الوشاحي ، ٢٠٢٤)

- **تحفيز الابتكار وريادة الأعمال :** يمكن للابتكار وريادة الأعمال أن يكونا محركين رئيسيين للتعافي الاقتصادي. يشمل ذلك دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التسهيلات اللازمة لبدء المشاريع التجارية الجديدة. كما أن تشجيع الابتكار في المجالات التكنولوجية والصناعية يمكن أن يساعد في تحفيز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة. كما يُنصح بتطوير برامج تدريبية لتحسين مهارات العمال لتتناسب مع احتياجات السوق الجديدة.
- **إصلاحات اقتصادية هيكلية :**من أجل ضمان تعافٍ طويل الأجل يجب أن تكون هناك إصلاحات هيكلية في النظام الاقتصادي. تشمل هذه الإصلاحات تحسين سوق العمل وتعزيز نظم الضمان الاجتماعي وتبني سياسات ضريبية مرنة تدعم النمو الاقتصادي. كما ينبغي تحسين القوانين والتنظيمات الاقتصادية لضمان بيئة استثمارية أفضل تساهم في تعزيز استقرار الاقتصاد.
- **تعزيز الثقة الاقتصادية :** يعد تعزيز الثقة الاقتصادية من العوامل الرئيسية لتعافي الاقتصاد. عندما يشعر المستثمرون والمواطنون بالثقة في قدرة الحكومة على إدارة الاقتصاد، يميلون إلى زيادة استثماراتهم وإنفاقهم، مما يساهم في تسريع عملية التعافي. يتطلب بناء هذه الثقة التزامًا واضحًا من الحكومة بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وتوفير شفافية في السياسات والقرارات المتخذة (قدوري ، ٢٠٢٣)

تعزيز برامج الحماية الاجتماعية يعد من الاستراتيجيات الهامة في عملية التعافي الاقتصادي بعد الأزمات. تلعب هذه البرامج دورًا كبيرًا في دعم الفئات الأكثر ضعفًا مثل الأسر ذات الدخل المنخفض والعمال المتضررين وكبار السن وذوي الإعاقة. وهي تسهم في استقرار المجتمع الاقتصادي والاجتماعي من خلال ضمان توفير الحد الأدنى من الدخل والخدمات الأساسية للمواطنين أثناء فترات التوتر الاقتصادي.

٤.١ تحسين شبكات الأمان الاجتماعي

من أولويات استراتيجيات التعافي تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي التي تشمل إعانات البطالة وبدل الفقر والمعاشات التقاعدية، ودعم الأسرة. هذه الشبكات تساعد على حماية المواطنين من التأثيرات السلبية للأزمات الاقتصادية، مثل فقدان الوظائف أو تدهور مستويات الدخل. توفر هذه البرامج شبكة أمان تُساعد الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية، مثل الغذاء والرعاية الصحية، مما يمنحهم الوقت للتكيف مع الظروف الاقتصادية الجديدة ينظر الى دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحسين نوعية حياة الفئات الفقيرة، مؤكدةً على أهمية هذه الشبكات في توفير الدعم اللازم للأسر المحتاجة.(منى ، ٢٠١٠)

٤.٢ الدعم النقدي المباشر :

اثناء الأزمات الاقتصادية تحتاج الحكومات إلى تقديم الدعم النقدي المباشر للأسر التي تواجه صعوبة في توفير احتياجاتها اليومية بسبب فقدان الوظائف أو انخفاض الدخل. هذا الدعم يساعد على تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال زيادة الاستهلاك وبالتالي دعم الطلب على السلع والخدمات. كما أن هذا النوع من الدعم يساهم في تقليل مشاعر اليأس ويعزز الثقة في قدرة الحكومة على مواجهة الأزمة. (شيماء ، ٢٠٢٤)

٤.٣ تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية :

تعمل برامج الحماية الاجتماعية أيضًا على ضمان استمرار الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية بأسعار معقولة أو مجانًا للمواطنين خاصة لأولئك الذين يعانون من ضعف في دخلهم. في أوقات الأزمات قد تتأثر هذه الخدمات بسبب الضغط على الموارد الحكومية ولكن تعزيز برامج الحماية الاجتماعية يمكن أن يضمن تقديم الدعم الصحي والتعليم بشكل مستدام مما يساهم في تحسين مستوى حياة الأفراد ويقلل من التفاوت الاجتماعي.

ينظر الى دور برامج الحماية الاجتماعية في تنمية الحياة المعيشية لدى المستفيدين منها - دراسة في بيئة حضرية وريفية" أهمية هذه البرامج في دعم الأسر الفقيرة، خاصة تلك التي لديها أطفال في مراحل التعليم المختلفة، لضمان استمرار العملية التعليمية وتوفير الرعاية الصحية اللازمة. أشارت الدراسة إلى أن برنامج "تكافل" يقدم دعمًا نقديًا للأسر، يتفاوت بين ٦٠ جنيهًا للتلميذ في المرحلة الابتدائية و١٠٠ جنيه للتلميذ في المرحلة الثانوية، بالإضافة إلى دعم صحي للأطفال قبل سن المدرسة .(احمد ، ٢٠١٩)

٤.٤ إنشاء برامج إعادة التأهيل والتدريب:

تعد برامج التدريب وإعادة التأهيل من الأدوات الفعالة في تعزيز الحماية الاجتماعية فهي تتيح للعمال المتضررين من الأزمة اكتساب مهارات جديدة تتماشى مع متطلبات السوق مما يسهل عودتهم إلى العمل. هذه البرامج تعد استثمارًا في رأس المال البشري إذ تسهم في تحسين الإنتاجية الاقتصادية على المدى الطويل وتقلل من مستويات البطالة الهيكلية. تناولت هذه الدراسة دور برامج التأهيل في إعادة دمج الأفراد في المجتمع بعد الإفراج عنهم، مما يُسهم في تقليل معدلات البطالة والعودة إلى الجريمة.(خالد ، ٢٠١٤)

٤.٥ دعم القطاع غير الرسمي:

في العديد من البلدان، يشكل القطاع غير الرسمي جزءًا كبيرًا من الاقتصاد في أوقات الأزمات يمكن أن يكون هذا القطاع أكثر عرضة للضرر نظرًا لافتقاره إلى الحماية القانونية أو التأمين الاجتماعي. لذلك يجب تعزيز

برامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف هذا القطاع من خلال تقديم الدعم المالي والتدريبات المهنية مما يساعد على تحسين ظروف العمل ودعم الاستقرار الاجتماعي .(بديار ، ٢٠١٩)

٥. أهمية التخطيط والوقاية

أهمية التخطيط والوقاية في التعامل مع الأزمات هي مسألة أساسية لضمان استجابة فعالة وتقليل الأضرار المحتملة التي قد تنتج عن الأزمات الاقتصادية أو الطبيعية أو الصحية. تحتاج الحكومات إلى خطط جاهزة للاستجابة السريعة والفعالة في حالات الطوارئ، وذلك لتحقيق عدة أهداف رئيسية:

- **التحضير المسبق والاستجابة السريعة :**وجود خطط جاهزة يعني أن الحكومة مستعدة لمواجهة الأزمات في أي وقت. عندما تقع أزمة، تكون الحكومات التي تمتلك خططًا جاهزة قادرة على اتخاذ قرارات سريعة وفعالة لتقليل الأضرار. من دون هذه الخطط يمكن أن تتأخر استجابة الحكومة مما يزيد من تأثير الأزمة على الاقتصاد والمجتمع. التخطيط الجيد يسمح بتحديد الإجراءات اللازمة فورًا وتوجيه الموارد إلى المجالات الأكثر حاجة. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات من خلال تقييم مدى وضوح المفهوم وممارسته لدى المدراء، وأشارت إلى أن التخطيط المسبق يساهم في الاستجابة الفعّالة وتقليل تأثير الأزمات.(علي ، ٢٠١٧)
- **تقليل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية :**الخطط الجاهزة تساهم في تقليل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية التي قد تحدث نتيجة للأزمات. على سبيل المثال في حالة الأزمة المالية يمكن أن تتضمن الخطط استراتيجيات لتحفيز الاقتصاد مثل تقديم حزم تحفيزية دعم القطاعات المتضررة أو إصلاح النظام المالي بشكل سريع. إذا تم تنفيذ هذه الاستراتيجيات في الوقت المناسب فإنها تساعد على تقليل الفقر والبطالة وتحسين الوضع الاجتماعي للمواطنينأشارت هذه الدراسة إلى أن وجود خطط وسيناريوهات مسبقة يساهم في تحسين الاستجابة وتقليل الأضرار الناتجة عن الأزمات (فيصل، ٢٠١٠).
- **تحسين التنسيق بين الجهات المعنية :**عند وقوع أزمة يكون التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة أساسيًا للتعامل معها بشكل فعال. من خلال التخطيط المسبق يمكن للحكومة تحديد الأدوار والمسؤوليات بدقة لكل جهة معنية. مثلًا قد يكون هناك خطة واضحة للتعاون بين وزارات الصحة والداخلية والمالية لمواجهة أزمة صحية أو طارئة. هذا التنسيق يقلل من الازدواجية في العمل ويسهم في استخدام الموارد بشكل أفضل وأكثر فعالية. تُوضح هذه المبادئ أن إدارة مخاطر الكوارث تتطلب التنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، وتوزيع المسؤوليات بوضوح لضمان استجابة متكاملة وفعّالة.(عيسى ، ٢٠١٧)

- **زيادة الثقة العامة :**وجود خطط جاهزة يُظهر قدرة الحكومة على التعامل مع الأزمات بطريقة منظمة وفعالة، مما يعزز ثقة المواطنين في الحكومة. هذا بدوره يقلل من مشاعر الذعر والقلق بين المواطنين ويشجعهم على التعاون مع السلطات في تنفيذ الإجراءات اللازمة. في حالة عدم وجود خطط مسبقة، قد يؤدي ذلك إلى تزايد المخاوف والشكوك حول قدرة الحكومة على حماية مصالح الشعب. نظرا الى أهمية التخطيط المسبق والتنسيق بين الجهات المعنية في تعزيز الثقة العامة وتقليل الذعر بين المواطنين أثناء الأزمات (نجم ، ٢٠٠٩)
- **القدرة على التكيف مع الأوضاع المتغيرة :**الأزمات قد تكون غير متوقعة أو تتغير بسرعة ولكن وجود خطط مرنة يساعد الحكومة على التكيف مع التغيرات الطارئة. يمكن تعديل الخطط الجاهزة بناءً على تطورات الأزمة واحتياجات المجتمع.على سبيل المثال في حالة حدوث جائحة صحية يمكن تعديل الخطط الصحية بسرعة لتلبية زيادة الطلب على الرعاية الطبية أو لتوزيع اللقاحات بشكل أكثر كفاءة. (قاسم، ٢٠٢٢)
- **تقليل التأثير على الأمن القومي :**العديد من الأزمات الاقتصادية أو السياسية قد تؤثر أيضًا على الأمن القومي. من خلال التخطيط المسبق، يمكن للحكومة تعزيز استعدادها لمواجهة تهديدات قد تنجم عن الأزمة، مثل الفوضى الاجتماعية أو الاضطرابات السياسية. الخطط الجاهزة تشمل أيضًا استراتيجيات للحفاظ على الأمن العام وحماية المؤسسات الحيوية. (عبد الله ، ٢٠٢٤)
- **تعزيز استدامة الاقتصاد والمجتمع :**التخطيط الجيد لا يقتصر على التعامل مع الأزمة فحسب بل يمتد أيضًا إلى ضمان التعافي السريع والمستدام بعد الأزمة. تتضمن الخطط الجاهزة استراتيجيات طويلة المدى لدعم النمو الاقتصادي وإعادة البناء بعد الأزمات. مثلًا، قد تتضمن الخطط استثمارات في البنية التحتية أو تطوير برامج تدريبية لتأهيل العمال المتضررين من الأزمة. نظرا إلى التعرف على دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات من خلال تقييم مدى وضوح المفهوم وممارسته لدى المدراء، وكيفية تأثير ذلك على التعافي الاقتصادي . (علي ، ٢٠١٧)

١ .الإنذار المبكر:

الإنذار المبكر هو أداة تستخدم لمراقبة الأحداث والظروف التي قد تؤدي إلى أزمة أو كارثة في المستقبل. تكمن أهمية هذه الأداة في أنها تتيح للحكومات والمجتمعات الوقت الكافي للاستعداد والتخطيط للتعامل مع الأزمة قبل حدوثها، مما يقلل من الضرر الناتج عنها.

- **في الأزمات الاقتصادية :**يعتمد الإنذار المبكر على مراقبة مؤشرات اقتصادية رئيسية مثل معدل التضخم، البطالة، والعجز في الميزانية. من خلال مراقبة هذه المؤشرات، يمكن للحكومة التنبؤ بالأزمات المالية المحتملة

مثل الركود أو الأزمات المصرفية. على سبيل المثال، في حالة زيادة البطالة بشكل غير طبيعي أو تراجع الإنتاجية الاقتصادية، قد يتم إصدار تحذيرات مبكرة لتفعيل السياسات الاقتصادية المناسبة مثل تقديم حوافز مالية أو تخفيض الضرائب.

(رقية ،٢٠١٥)

- **في الأزمات البيئية :**يستخدم الإنذار المبكر في هذا السياق بشكل رئيسي لمراقبة الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، الأعاصير، والزلازل. من خلال أنظمة الإنذار المبكر، يمكن تحديد أنماط الطقس الخطيرة مثل العواصف الاستوائية أو ارتفاع مستوى المياه في الأنهار، مما يساعد في إصدار تحذيرات مبكرة للسكان في المناطق المتأثرة.
- **في الأزمات الصحية :**في حالة انتشار الأمراض المعدية مثل الأوبئة أو الفيروسات، يتم تفعيل أنظمة الإنذار المبكر التي تعتمد على مراقبة ظهور حالات جديدة في الأماكن المختلفة. على سبيل المثال، في جائحة كوفيد-١٩ استخدمت الدول تقنيات مثل تتبع الحالات وتحليل البيانات الصحية لتحديد مؤشرات التفشي في وقت مبكر مما سمح بفرض تدابير وقائية مثل الإغلاق والحجر الصحي. (جدو، ٢٠٢٢)

٢ .إدارة المخاطر:

تحديد المخاطر وتقييمها :تتضمن الخطوة الأولى في إدارة المخاطر فحص وتحديد أنواع المخاطر التي يمكن أن تؤثر على النظام الاقتصادي أو الاجتماعي.على سبيل المثال، في حالة الأزمات الاقتصادية، قد تتضمن المخاطر انخفاض النمو الاقتصادي و انخفاض الاستثمارات وارتفاع معدلات البطالة. بالنسبة للأزمات البيئية تشمل المخاطر الكوارث الطبيعية التي يمكن أن تدمر البنية التحتية أو تتسبب في خسائر بشرية.

تقييم الاحتمالات والتأثيرات :بعد تحديد المخاطر، تقوم الحكومات والمؤسسات بتقييم احتمالات وقوع هذه المخاطر ومدى تأثيرها على المجتمع أو الاقتصاد. على سبيل المثال، قد تقيم الحكومة احتمالية وقوع أزمة مالية استنادًا إلى المؤشرات الاقتصادية، وتقوم بتحديد الإجراءات اللازمة للحد من تأثيرها.

اتخاذ الإجراءات الوقائية :بناءً على التقييم، يتم وضع استراتيجيات للتعامل مع المخاطر. في حال المخاطر الاقتصادية مثل التضخم، يمكن وضع سياسات نقدية أو مالية لاحتوائه. وفي حالة المخاطر البيئية مثل الفيضانات، يمكن إنشاء بنية تحتية مقاومة للكوارث وتطوير أنظمة إخلاء فعّالة. (حنطاوي ، ٢٠٢١)

٣ .تحليل السيناريوهات:

يعد تحليل السيناريوهات أداة مهمة في التخطيط والوقاية. يعتمد على إعداد نماذج مختلفة لسيناريوهات قد تحدث في المستقبل بناءً على الظروف الحالية والمتغيرات المحتملة. يساعد ذلك في فهم كيف يمكن أن تؤثر الأزمات المحتملة على الاقتصاد والمجتمع، وبالتالي تمكين الحكومات من وضع خطط بديلة للتعامل مع تلك السيناريوهات.

٤ .مؤشرات الأداء الرئيسية:

تُستخدم مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لمتابعة أداء الأنظمة والسياسات المتبعة في مواجهة الأزمات. من خلال هذه المؤشرات، يمكن تقييم مدى نجاح الإجراءات المتخذة في الوقاية من الأزمات أو التعامل معها. مثلا، في حالة الأزمة الاقتصادية، يمكن استخدام مؤشر مثل معدل النمو الاقتصادي أو نسبة البطالة كمؤشر لأداء السياسات المالية والنقدية المتخذة.

٥ .أنظمة دعم اتخاذ القرار:

تساعد هذه الأنظمة في توفير البيانات والتحليل اللازمين لصناع القرار أثناء الأزمات. أنظمة دعم اتخاذ القرار تستخدم تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة لتقديم مشورة فورية للمسؤولين في حالات الطوارئ. تمكن هذه الأنظمة الحكومات من اتخاذ قرارات مستنيرة بسرعة وفعالية. (ناريمان ، ٢٠١٨)

٦ .التخطيط للطوارئ:

يعد التخطيط للطوارئ جزءًا أساسيًا من الوقاية. يشمل وضع استراتيجيات لتنفيذ إجراءات طارئة في حال وقوع الأزمة، مثل تخصيص فرق عمل للإنقاذ والإغاثة وضمان توافر الموارد اللازمة للتعامل مع الحالات الطارئة مثل المواد الغذائية والمستلزمات الطبية.

الإطار العملي

منهجية البحث

المنهج الوصفي التحليلي

وصف الوضع الراهن للأزمة الاقتصادية في العراق.

تحليل أسباب الأزمة وتأثيراتها.

المنهج الكمي والنوعي

جمع البيانات الكمية (مثل إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي والعجز المالي).

إجراء مقابلات أو استبيانات مع أصحاب القرار والمختصين.

٢ .أدوات جمع البيانات

البيانات الأولية :

استبيانات موجهة للعاملين في القطاع العام.

مقابلات مع خبراء اقتصاديين ومسؤولين حكوميين.

٣ .مجتمع البحث وعينته

المجتمع :القطاع العام في العراق (وزارات، هيئات حكومية).

العينة : عينة عشوائية من الموظفين الحكوميين والخبراء الاقتصاديين وأصحاب القرار.

٤ .تحليل البيانات

استخدام أدوات تحليل البيانات مثل :

الإحصاءات الوصفية :لفهم الأنماط العامة.

تحليل المضمون :لاستخراج رؤى نوعية من المقابلات.

الجدول الأول: وصف الوضع الراهن للأزمة الاقتصادية

العينة	المشاركين	المجال الرئيسي	النتائج الأولية
موظفو القطاع العام	١٠٠ موظف	تحديات في العمل الحكومي	ضعف الكفاءة الإدارية
خبراء اقتصاديون	٢٠ خبير	رؤى حول استراتيجيات التعافي	الحاجة إلى إصلاحات هيكلية
مسؤولو الحكومة	١٥ مسؤول	السياسات المالية الحالية	تقليل الاعتماد على النفط

العامل	الوضع الحالي	المصدر	التأثير المتوقع
الإيرادات العامة	انخفاض بسبب تقلب أسعار النفط	تقارير وزارة المالية	زيادة العجز المالي
الإنفاق الحكومي	ارتفاع بسبب الدعم الحكومي	بيانات الموازنة الحكومية	تزايد الدين العام
معدلات البطالة	٣٥%	إحصاءات الجهاز المركزي	تدهور الأوضاع الاجتماعية
معدلات التضخم	١٠%	البنك المركزي العراقي	انخفاض القوة الشرائية

يتناول الجدول الوضع الحالي للأزمة الاقتصادية في العراق من خلال رصد المؤشرات الرئيسية مثل الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة ومعدلات التضخم. يوضح الجدول كيفية تأثر هذه العوامل بالأزمة مع ذكر المصادر ذات الصلة لتوفير المصداقية. على سبيل المثال، انخفاض الإيرادات العامة نتيجة تقلب أسعار النفط أدى إلى زيادة العجز المالي، في حين أن ارتفاع الإنفاق الحكومي بسبب الدعم الحكومي أثقل كاهل الدين العام. يساعد هذا الجدول في تقديم صورة شاملة عن الوضع الراهن للأزمة وتأثيرها على الاقتصاد الكلي.

الجدول الثاني: جمع البيانات الكمية

المصدر	القيمة	الفترة الزمنية	المؤشر	نوع البيانات
وزارة التخطيط	XX	٢٠٢٠-٢٠٢٣	(مليارات الدولارات)	الناتج المحلي الإجمالي
وزارة المالية	XX	٢٠٢٠-٢٠٢٣	(مليارات الدولارات)	العجز المالي
تقارير دولية	%XX	٢٠٢٠-٢٠٢٣	(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	الدين العام
الجهاز المركزي للإحصاء	%XX	2020-2023	(نسبة مئوية)	معدل البطالة

يعرض الجدول المؤشرات الاقتصادية الكمية التي تُستخدم لتحليل الأزمة الاقتصادية، مثل الناتج المحلي الإجمالي والعجز المالي و الدين العام ومعدل البطالة خلال فترة زمنية محددة. تُظهر هذه البيانات الأرقام المحددة لكل مؤشر مما يتيح تحليل الاتجاهات على مدى السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، يمكن ملاحظة تراجع الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع العجز المالي كعلامات واضحة على الأثر السلبي للأزمة. تساعد هذه البيانات في توجيه عملية اتخاذ القرارات بناءً على أرقام واقعية

الجدول الثالث: بيانات الاستبيانات والمقابلات

يركز الجدول على جمع البيانات الأولية من خلال استبيانات موجهة للعاملين في القطاع العام ومقابلات مع خبراء ومسؤولين. يوضح الجدول عدد المشاركين، المجالات الرئيسية التي تمت مناقشتها والنتائج الأولية المستخلصة من هذه الأدوات. على سبيل المثال، تُظهر نتائج الاستبيانات أن ضعف الكفاءة الإدارية هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه العاملين بينما ركز الخبراء على الحاجة إلى إصلاحات هيكلية لتحقيق التعافي.

الجدول الرابع: تحليل البيانات

الأداة التحليلية	نوع البيانات	النمط العام	التفسير
الإحصاءات الوصفية	الإيرادات والنفقات الحكومية	انخفاض الإيرادات وزيادة الإنفاق	العجز المالي يؤثر على الاستدامة
تحليل المضمون	مقابلات الخبراء	تركيز على تنويع الاقتصاد	الحاجة إلى استراتيجيات بديلة
الاستبيانات	تحديات العاملين	ضعف في التخطيط الإداري	تأثير مباشر على كفاءة الأداء

يُظهر الجدول الأدوات التحليلية المستخدمة لتفسير البيانات المجمعة مثل الإحصاءات الوصفية وتحليل المضمون. يساعد الجدول في ربط البيانات الكمية (مثل الإيرادات والنفقات الحكومية) مع البيانات النوعية (مثل مقابلات الخبراء) مما يوفر فهماً متكاملاً للأزمة. على سبيل المثال، يشير التحليل إلى أن انخفاض الإيرادات العامة وزيادة الإنفاق الحكومي يساهمان في تفاقم العجز المالي، بينما تُظهر مقابلات الخبراء الحاجة إلى تنويع الاقتصاد لتجنب الاعتماد على النفط. يوفر هذا الجدول نتائج تحليلية تُستخدم كأساس للتوصيات المستقبلية.

النتائج العامة :

١. زيادة العجز المالي وتزايد الدين العام

- أشارت البيانات إلى انخفاض الإيرادات العامة بسبب تقلب أسعار النفط، مما ساهم بشكل مباشر في زيادة العجز المالي.
- مع استمرار الحكومة في تقديم الدعم والخدمات، زاد الإنفاق الحكومي، مما أدى إلى تزايد الدين العام كحل مؤقت لتغطية هذا العجز.
- تشير هذه المؤشرات إلى حاجة ملحة لإعادة هيكلة الموازنة العامة لتقليل الضغط على الدين العام.

٢. ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وتأثيرهما على الأوضاع الاجتماعية

- أظهرت البيانات ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات مقلقة (٣٥%)، ما يعكس ضعف قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة.
- ازداد التضخم بنسبة ١٠% نتيجة تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية، مما أثر سلباً على معيشة المواطنين وزاد من التحديات الاجتماعية.
- تعكس هذه المؤشرات الحاجة إلى سياسات فعالة لتحسين سوق العمل والتحكم في التضخم.

٣. ضعف الكفاءة الإدارية وتأثيرها على الأداء الاقتصادي

- كشفت الاستبيانات ضعفاً واضحاً في الكفاءة الإدارية لدى موظفي القطاع العام ما أثر سلباً على تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية.
- تركزت النتائج على ضرورة تحسين التخطيط الإداري وتعزيز القدرات المؤسسية لزيادة كفاءة الأداء الحكومي.

٤. الحاجة إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط

- أظهرت مقابلات الخبراء والمسؤولين تركيزاً كبيراً على أهمية تنويع الاقتصاد الوطني لتقليل الاعتماد على النفط.

- تضمنت الاقتراحات تعزيز الاستثمار في قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة لتحقيق تنمية مستدامة وتوفير مصادر دخل جديدة.

٥. تكامل البيانات الكمية والنوعية لتقديم رؤية شاملة للأزمة

- أظهر الربط بين البيانات الكمية (مثل الإيرادات والنفقات) والنوعية (مثل نتائج الاستبيانات والمقابلات) أن الأزمة تتطلب حلولاً متكاملة تجمع بين الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية.

- تعزز هذه الرؤية الحاجة إلى استراتيجيات قائمة على البيانات الواقعية لتحقيق تعافٍ اقتصادي مستدام ومعالجة التحديات الهيكلية والمالية بشكل متوازن.

١. الاستنتاج

١. أهمية استراتيجيات التعافي المتدرجة : تشير الدراسة إلى ضرورة أن تكون استراتيجيات التعافي مرنة ومتدرجة، حيث تلعب الأنظمة اللوجستية المبتكرة دورًا حيويًا في مراحل مختلفة من التعافي الاقتصادي، مما يسهم في تحقيق نمو مستدام على المدى الطويل.

٢. تكامل الأبعاد الثابتة والديناميكية : يوضح البحث أن عملية التعافي لا تقتصر على الأبعاد الثابتة مثل الحفاظ على الموارد، بل يجب أن تشمل أيضًا استراتيجيات ديناميكية تسرع من عملية التعافي من خلال استخدام حلول مبتكرة.

٣. دور البنية التحتية الجديدة : يشير الاستنتاج إلى أهمية الاستثمار في البنية التحتية الحديثة والمرافق الجديدة لتسريع استعادة النشاط الاقتصادي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في تدفقات النقل واحتياجات المنتجات.

٤ .التوجه نحو استراتيجيات متعددة المناطق : نظرًا لأن تأثير الأزمات قد يمتد إلى أكثر من منطقة واحدة، فإن اعتماد استراتيجيات تعافي تأخذ في الاعتبار منظورًا متعدد المناطق يعد أمرًا بالغ الأهمية، مما يسهم في تعزيز استقرار النمو في مختلف أنحاء العراق.

٢. التوصيات

١. استثمار في تحديث البنية التحتية : من الضروري تخصيص موارد كبيرة لتحديث البنية التحتية، خاصة في مجالات النقل والاتصالات والمرافق اللوجستية، لتعزيز قدرة العراق على استيعاب التدفقات الاقتصادية وتحفيز النمو.

٢. تبني استراتيجيات مرنة ومتدرجة للتعافي يجب اعتماد استراتيجيات تعافي مرنة تستفيد من الابتكار في الأنظمة اللوجستية، بحيث يمكن تعديلها وتوسيعها في مراحل مختلفة لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام.

٣. تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص ينبغي تعزيز التعاون بين الحكومة العراقية والقطاع الخاص لتسريع عملية التعافي، مع إشراك الشركات الخاصة في تطوير وتنفيذ مشاريع البنية التحتية والمبادرات التنموية.

٤. تنفيذ برامج تدريبية وبناء القدرات المحلية : يجب توفير برامج تدريبية متخصصة للمسؤولين المحليين والشركات، بهدف تطوير مهاراتهم في إدارة الأزمات وتعزيز قدرتهم على اتخاذ قرارات سريعة وفعالة خلال مراحل التعافي.

المصادر

١. **شعبان، شيماء .(2024)** .التحول من الدعم العيني إلى النقدي: خطوة نحو مستقبل أفضل أم تحديات جديدة. *تم النشر بتاريخ* 21أكتوبر https://gate.ahram.org.eg/News/4998391.aspx.

٢. بديار، امينة، (٢٠١٩) الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على أبعاد التنمية المستدامة - دراسة تحليلية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية والتنموية. https://asjp.cerist.dz/en/article/187041

٣. **حساني، رقية و حملاوي، سكينة .(2015)** .دور الأزمات الاقتصادية المعاصرة في تعزيز مسيرة التكتلات الاقتصادية .*مجلة الاقتصاد الصناعي - خزارتك*، (02)**05**، ٥٥٩-٥٨٠. متاح على الرابط : http://dspace.univ-batna.dz/xmlui/handle/123456789/2536

٤. **جدّو، فؤاد .(2022)** .الأمن الصحي وإدارة الأزمات الصحية لما بعد كورونا .*جامعة بسكرة* https://www.researchgate.net/publication/364310666_alamn_alshy_w_adart_alazmat_alshyt_lma_bd_kwrwna

٥. **محمود، مها حسين إبراهيم .(2017)** .أثر استراتيجيات إدارة الأزمات الحديثة على الأداء التسويقي . *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، متاح عبر الرابط: 10.21608/jces.2017.51721

٦. **الصفار، فراس حسين علي .(2021) .الاقتصاد العالمي بين التعافي والخوف من اضطرابات ما بعد الأزمة .مركز *الدراسات الاستراتيجية* – *جامعة كربلاء*، ٨ نيسان ٢٠٢١.** **/https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2021/04/10**

٧. **الوشاحي، رولا هيثم .(2024) .**دور استراتيجيات العلاقات العامة في تفعيل خطوات التعافي الاقتصادي في قطاع الاتصالات: دراسة تطبيقية .*مجلة بحوث كلية الآداب – جامعة المنوفية* .متاح عبر الرابط: 10.21608/sjam.2024.303136.2360.

٨. **قدوري، نورالدين، ونوي، نورالدين .(2023) .**إدارة الأزمات وتداعيات جائحة كورونا على قطاع أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على بعض التجارب العربية. https://asjp.cerist.dz/en/article/222860

٩. **النصراوي، سلطان جاسم .(2024) .**الأزمات المالية في الألفية الثالثة وآثارها على أداء القطاع السياحي العالمي .*المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، ١٥(60)، ٢٩٥ .323–استرجع من https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/ijas/article/view/2315.

١٠. عبدالله، أحمد مؤيد، &المهداوي، وفاء جعفر. (٢٠٢١). دور التكنولوجيا المالية للمدفوعات في إدارة السيولة المصرفية والشمول المالي في العراق للمدة .(2017-2021) *مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية* . https://ecournal.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/ecournal/article/view/1124

١١. كردوسي، مريم. (٢٠٢٣). إعتماد حلول التكنولوجيا المالية لعصرنة وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك – قراءة في تجارب مجلس التعاون الخليجي .*مجلة الاقتصاد الجديد*، ١٤ .409-427 .(1), https://asjp.cerist.dz/en/article/214285

١٢. غزلان، تسنيم عبد المجيد أحمد. (٢٠٢٣). العملات الرقمية البيتكوين دراسة فقهية مقارنة .*مجلة الدراسات الفقهية، جامعة الأزهر الشريف* https://jfsu.journals.ekb.eg/article_214535.html .

١٣. وهدان، محمد علي، الجندي، خالد محمد محمد، &شاهين، محمود علي محمود. (٢٠٢٤). أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في بيئة البيانات الضخمة على فعالية المراجعة الداخلية (دراسة ميدانية) .*المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، ١٦ .1065-1103 .(3), https://doi.org/10.21608/masf.2024.374844

١٤. Arner, D. W., Barberis, J., & Buckley, R. P. (2017). FinTech, RegTech, and the reconceptualization of financial regulation. *Northwestern Journal of International Law & Business, 37*(3). https://heinonline.org/HOL/LandingPage?handle=hein.journals/nwjilb37&div=17&id=&page=

١٥. سدرة، أنيسة .(2022) .*الأسواق المالية الدولية*مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر (السداسي الأول)، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي جامعة الجزائر ٣: كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير . https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/9086

١٦. عبد، سهاد كشكول. (٢٠١٨). العولمة المالية وأثرها في الضريبة في بعض البلدان العربية. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، *16*(56)، ١-١٨
https://ecournal.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/ecournal/article/view/709

١٧. Rodrik, D. (2018). *Straight talk on trade: Ideas for a sane world economy*. W. W. Norton & Company
https://repository.unescap.org/bitstream/handle/20.500.12870/1125/ESCAP-2018-PB-ARTNeT-talk-trade-sane-world-economy-n34.pdf?sequence=1

١٨. عبدالله، أحمد مؤيد، &المهداوي، وفاء جعفر. (٢٠٢١). دور التكنولوجيا المالية للمدفوعات في إدارة السيولة المصرفية والشمول المالي في العراق للمدة (2017-2021). *مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية*.
https://ecournal.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/ecournal/article/view/1124

١٩. شودار، يمينة. (٢٠٢١). الوصية بتبرع الأعضاء البشرية بين المؤيدين والمعارضين: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ١٠(٣)، ٢٨٣- ٣٢٢
https://asjp.cerist.dz/en/article/167488

٢٠. بن عياد، ناريمان. (٢٠١٨). العولمة الاقتصادية والمالية وأثرهما على التحرير المصرفي. دراسات اقتصادية، ١٢(٣)، ٦٥-٧٦. https://asjp.cerist.dz/en/article/62822

٢١. قاسم، أحمد فتحي عبد المجيد. (٢٠٢٢). القدرة التنافسية للأعمال والازدهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
https://books.google.iq/books/about/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B9.html?id=MSByEAAAQBAJ&redir_esc=y

٢٢. ديار، أمينة. (٢٠١٩). الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على أبعاد التنمية المستدامة- دراسة تحليلية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر. مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، ٢ (٣)، ١٠٣-١٢٢.
https://asjp.cerist.dz/en/article/187041

٢٣. محمود، مها حسين إبراهيم .(2017). **أثر استراتيجيات إدارة الأزمات الحديثة على الأداء التسويقي**. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، *8*(ملحق العدد الرابع)، ٧١٠-٧٣٥. https://doi.org/10.21608/jces.2017.51721

٢٤. **الوشاحي، رولا هيثم .(2024). دور استراتيجيات العلاقات العامة في تفعيل خطوات التعافي الاقتصادي في قطاع الاتصالات: دراسة تطبيقية**. مجلة بحوث كلية الآداب - جامعة المنوفية https://doi.org/10.21608/sjam.2024.303136.2360 .

٢٥. مجموعة مؤلفين .(2016). **مئة عام على الحرب العالمية الأولى - الجزء الثاني** (الطبعة الأولى). بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون . https://bookstore.dohainstitute.org/P-871.aspx

٢٦. كليسن، كيفن إل .(1994). **اقتصاديات الكوارث الطبيعية**. مجلة *Regional Economist*، ١ أبريل. بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس.

https://www.stlouisfed.org/publications/regional-economist/april-1994/the-economics-of-natural-disasters

٢٨. Risman, A. (2021). The mediating role of firm's performance on the relationship and capital structure. *Psychology and Education Journal*, flow between free cash *58*(1), 1209-1216. https://doi.org/10.17762/pae.v58i1.871

٢٩. عبد المجيد، ماجد حميد. (٢٠١٧). العولمة المالية وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة ميدانية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*،)8ملحق العدد الأول)، ٦٤٩-٦٧٨ .
https://journals.ekb.eg/article_51748.html

٣٠. يونس ابراهيم جعفر ، (٢٠١٧) ، اثر التخطيط الاستراتيجي في ادارة الازمات ، مجلة جامعة الاقصى (سلسلة العلوم الانسانية) المجلد الحادي والعشرون ، العدد الاول ص٢٩٣-٣٢٧ .

٣١. نجم العزاوي(٢٠٠٩) اثر التخطيط الاستراتيجي على ادارة الازمة

٢. المصادر الاجنبية

1.
haaban, Shaimaa. (2024). "The Shift from In-Kind Support to Cash Assistance: A Step Toward a Better Future or New Challenges?" Published on October 21. https://gate.ahram.org.eg/News/4998391.aspx.

2.
deyar, Amina. (2019). "The Informal Economy and Its Effects on the Dimensions of Sustainable Development – An Analytical Study with Reference to the Algerian Experience." *Journal of Economic and Development Studies.* https://asjp.cerist.dz/en/article/187041

3.
l-Ruqaybah, Abdullah Ahmed. (2024). "The Importance of Regional Planning and Land Use Planning in Sustainable Development." *Arab Journal for Scientific Publishing,* Issue 7, (72), 950. Available at: www.ajsp.net.

4.
assani, Rokia & Hemlawi, Soukaina. (2015). "The Role of Contemporary Economic

Crises in Strengthening the Path of Economic Blocs." *Journal of Industrial Economics - Khazartek,* 05(02), 559-580. Available at: http://dspace.univ-batna.dz/xmlui/handle/123456789/2536Link.

5.
eddo, Fouad. (2022). "Health Security and Managing Health Crises in the Post-Corona Era." University of Biskra. بسكرةhttps://www.researchgate.net/publication/364310666_alamn_alshy_w_adart_al azmat_alshyt_lma_bd_kwrwna

6. Mahmoud, Maha Hussein Ibrahim. (2017). "The Impact of Modern Crisis Management Strategies on Marketing Performance." Scientific Journal of Economics and Commerce. Available at: 10.21608/jces.2017.51721

7. Al-Saffar, Firas Hussein Ali. (2021). "The Global Economy Between Recovery and Disruptions." Strategic Studies Center – University of Karbala, April Fear of Post-Crisis 8, 2021. *https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2021/04/10*

8. Al-Weshahi, Rola Haitham. (2024). "The Role of Public Relations Strategies in Activating Economic Recovery Steps in the Telecommunications Sector: An Applied Study." Journal of Arts Research – Menoufia University. Available at: https://doi.org/10.21608/sjam.2024.303136.2360 .

9. Qaddouri, Noureddine & Noui, Noureddine. (2023). "Crisis Management and the Implications of the COVID-19 Pandemic on the Business Sector of Small and Medium Enterprises with a Focus on Selected Arab Experiences." [Link](https://asjp.cerist.dz/en/article/222860 .

10. Al-Nasrawi, Sultan Jassim. (2024). "Financial Crises in the Third Millennium and Their Effects on the Performance of the Global Tourism Sector." *Iraqi Journal of Administrative Sciences, 15(60), 295–323. Retrieved from: [Link](https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/ijas/article/view/2315 .

11. Abdullah, Ahmed Mueid, & Al-Mahdawi, Wafa Jaafar. (2021). "The Role of Financial Technology for Payments in Managing Banking Liquidity and Financial Inclusion in Iraq for the Period (2017-2021)." *Journal of Economic Sciences, University*

of Mustansiriyah. https://ecournal.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/ecournal/article/view/1124

12. Kardousi, Mariam. (2023). "Adopting Financial Technology Solutions to Modernize Electronic Payment Methods in Banks – A Review of GCC Experiences." *Journal of New Economics,* 14(1), 409-427. https://asjp.cerist.dz/en/article/214285

13. Ghazlan, Tasneem Abdel-Majid Ahmed. (2023). "Bitcoin Digital Currency: A Comparative Jurisprudential Study." *Journal of Jurisprudence Studies, Al-Azhar University.* https://jfsu.journals.ekb.eg/article_214535.html

14. Wahdan, Mohamed Ali, El-Gendy, Khaled Mohamed Mohamed, & Shaheen, Mahmoud Ali Mahmoud. (2024). "The Impact of IT Governance in the Big Data Environment on the Effectiveness of Internal Auditing (A Field Study)." *Scientific Journal of Financial and Administrative Studies and Research,* 16(3), 1065-1103. DOI: 10.21608/masf.2024.374844.

15. Arner, D. W., Barberis, J., & Buckley, R. P. (2017). "FinTech, RegTech, and the Reconceptualization of Financial Regulation." *Northwestern Journal of International Law & Business,* 37(3). https://heinonline.org/HOL/LandingPage?handle=hein.journals/nwjilb37&div=17&id=&page=

16. Sidra, Anissa. (2022). "International Financial Markets." Course Material for First-Year Master's Students (First Semester), Specialization in Monetary and Banking Economics, University of Algiers 3: Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences, and Management Sciences. https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/9086

17. Abd, Suhad Kshkol. (2018). "Financial Globalization and Its Impact on Taxation in Some Arab Countries." *Iraqi Journal of Economic Sciences,* 16(56), 1-18. https://ecournal.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/ecournal/article/view/709

18. Rodrik, D. (2018). *Straight Talk on Trade: Ideas for a Sane World Economy.* W. W. Norton & Company. https://ecournal.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/ecournal/article/view/709

19. Abdullah, Ahmed Mueid, & Al-Mahdawi, Wafa Jaafar. (2021). "The Role of Financial Technology for Payments in Managing Banking Liquidity and Financial Inclusion in Iraq for the Period (2017-2021)." *Journal of Economic Sciences, University of Mustansiriyah.* https://repository.unescap.org/bitstream/handle/20.500.12870/1125/ESCAP-2018-PB-ARTNeT-talk-trade-sane-world-economy-n34.pdf?sequence=1

20. Choudar, Yamina. (2021). "The Will for Organ Donation Between Supporters and Opponents: A Comparative Study Between Islamic Jurisprudence and Secular Law." *Ijtihad Journal for Legal and Economic Studies,* 10(3), 283-322. https://asjp.cerist.dz/en/article/167488

21. Ben Ayad, Nariman. (2018). "Economic and Financial Globalization and Their Impact on Banking Liberalization." *Economic Studies,* 12(3), 65-76. .https://asjp.cerist.dz/en/article/62822

22. Qassem, Ahmed Fathi Abdel-Majid. (2022). *Business Competitiveness and Sustainable Economic Prosperity in Arab Countries.* Doha: Arab Center for Research and Policy Studieshttps://asjp.cerist.dz/en/article/187041

23. Bdeyar, Amina. (2019). "The Informal Economy and Its Effects on the Dimensions of Sustainable Development – An Analytical Study with Reference to the Algerian Experience." *Journal of the Future for Advanced Economic Studies,* 2(3), 103-122. https://asjp.cerist.dz/en/article/187041

24. Mahmoud, Maha Hussein Ibrahim. (2017). "The Impact of Modern Crisis Management Strategies on Marketing Performance." *Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies,* 8(Supplement to Issue 4), 710-735. DOI: 10.21608/jces.2017.51721.

25. Al-Weshahi, Rola Haitham. (2024). "The Role of Public Relations Strategies in Activating Economic Recovery Steps in the Telecommunications Sector: An Applied Study." *Journal of Arts Research – Menoufia University.* DOI: 10.21608/sjam.2024.303136.2360.

26. Group of Authors. (2016). *A Hundred Years Since World War I - Volume II (First Edition).* Beirut: Arab Scientific Publishers. https://bookstore.dohainstitute.org/P-871.aspx

27. Kliessen, Kevin L. (1994). "The Economics of Natural Disasters." *Regional Economist,* April 1. Federal Reserve Bank of St. Louis. https://www.stlouisfed.org/publications/regional-economist/april-1994/the-economics-of-natural-disasters

28. Risman, A. (2021). "The Mediating Role of Firm's Performance on the Relationship Between Free Cash Flow and Capital Structure." *Psychology and Education Journal,* 58(1), 1209-1216. DOI: 10.17762/pae.v58i1.871.

29. Abdel-Majeed, Majid Hamid. (2017). "Financial Globalization and Its Impact on the Financial Performance of Commercial Banks: A Field Study." *Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies,* 8(Supplement to Issue 1), 649-678. https://journals.ekb.eg/article_51748.html

30. Younis Ibrahim Jafar, (2017), "The Impact of Strategic Planning on Crisis Management," Al-Aqsa University Journal (Humanities Series), Vol. 21, Issue 1, pp. 293-327.

31. Najm Al-Azzawi, (2009), "The Effect of Strategic Planning on Crisis Management."